

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ١٥

الثلاثاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجماهيرية العربية الليبية)

من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي بقوة فكرة أن نقوم ببناء تعددية جديدة للأطراف تتضمن العناصر الأساسية الخمسة المشار إليها في تقرير الأمين العام. وينبغي أن ننخرط في تعاون متعدد الأطراف مستخدمين الأمم المتحدة منصة ومركزا لتعددية الأطراف الجديدة هذه. وملتزم وفدي التزاما كاملا بالمشاركة الفاعلة والبناءة من أجل استعادة الأمل والتضامن وتعزيزهما.

ومع بقاء أقل من ست سنوات على العام ٢٠١٥ المستهدف، تبدو احتمالات بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد معرضة لخطر عدم التحقق. فقد أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية تأثيرا سلبيا على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتشير التقديرات إلى أن ما بين ٧٣ و ١٠٣ ملايين شخص سوف يظلون في فقر مدقع هذا العام، وسوف تكون معاناة النساء والأطفال هي الأشد من جراء تأثير الأزمة. وتحتاج الحالة المتفردة في صعوبتها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى المزيد من اهتمامنا. ويجب على مؤتمر قمة استعراض الأهداف الإنمائية للألفية المقرر العام القادم أن يؤدي دورا محوريا في حشد الإرادة السياسية، وفي حث

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كريستوفر هاكيت (بربادوس) افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/64/1)

السيد كيم يونغهيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن أعمال المنظمة (A/64/1)، الذي يوفر نظرة عامة شاملة وواضحة لما أُنجز خلال العام الماضي، ويضع مخططا متسقا لما يجب إنجازه في المستقبل. وكما ذكر الأمين العام في تقريره:

”نحن نشهد تلاقي التحديات المعقدة في طائفة من القضايا التي تقع في صميم رسالة الأمم المتحدة“ (A/64/1، الفقرة ٤).

ولمواجهة هذه التحديات الضخمة، ولجعل العالم مكانا أكثر أمانا وازدهارا، على المجتمع الدولي أن يعمل معا، اليوم أكثر

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



كوريا أيضا إنشاء سجل بإجراءات الخفض الوطنية المناسبة للبلدان النامية لدى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بغية دعوة البلدان النامية إلى المشاركة الطوعية في خفض الانبعاثات. ونأمل أن تسهم جهودنا ومقترحاتنا بإيجابية في تحقيق نتائج ناجحة بمؤتمر كوبنهاغن.

وتواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحديات جديدة في الاستجابة لاستمرار ازدياد الطلب في عمليات حفظ السلام ذات المهام المتعددة الأبعاد والمتزايدة التعقيد - بما يفوق كثيرا ما توقعه تقرير الإبراهيمي (A/55/305) قبل نحو عشر سنوات. ويرحب وفدي بمبادرات الدول الأعضاء ومبادرة الأمين العام بإعادة صياغة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى تتصدى لتلك التحديات الجديدة. وفي ما يتعلق بالمبادرات الجديدة، يود وفدي التأكيد على عاملين ضروريين لتحقيق المزيد من النجاح، هما تقوية الشراكات بين كل أصحاب المصلحة والشركاء، وتحديد ولايات واضحة، وذات مصداقية، وممكنة التحقيق. وفي هذا السياق، يعرب وفدي عن تقديره لمبادرة "الأفق الجديد" التي أطلقها الأمين العام تأكيداً لشراكة الأمم المتحدة الجديدة في حفظ السلام، ويرحب بها.

وبالنسبة إلى نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، يشاطر وفدي الرأي القائل إن ثمة زخما مشجعا في هذا المجال، خاصة في ما يتعلق بتحقيق هدف التوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية حسبما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩). ونحن نقدر كثيرا جهود الأمين العام في هذا الميدان، بما في ذلك مقترحه لترع السلاح النووي المكون من خمس نقاط. وجمهورية كوريا مستعدة للتعاون مع كل الدول الأعضاء للاستفادة الكاملة من هذه الفرصة التي سنحت لإحراز تقدم ملموس.

الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها من أجل حسن استغلال فترة السنوات الخمس المقبلة.

وكوريا الشمالية، انطلاقا من تجربتها الإنمائية بوصفها بلدا شريكا وبلدا مانحا، سوف تفني بتعهدنا بزيادة مساعداتها الإنمائية الرسمية لعام ٢٠٠٨ ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠١٥. وفي سبيل دعم مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل والملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نقوم بحشد موارد إضافية من خلال الضريبة التضامنية على تذاكر الطائرات. علاوة على ذلك، نبذل جهدا شديدا من أجل تحسين نوعية المساعدات الإنمائية الرسمية عن طريق الانضمام في عام ٢٠١٠ إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وسوف نستمر في الإسهام في تقوية الشراكة العالمية الهادفة إلى تحقيق المزيد من التعاون التنموي المتسم بالشمول والفعالية، وذلك من خلال استضافتنا، في عام ٢٠١١، للمتندى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المساعدة.

وكما أشار إلى ذلك الأمين العام بحق، فإن تغير المناخ هو أشد التحديات إلحاحا في عصرنا. وأصبح التصدي لتغير المناخ أولوية حتمية عاجلة للإنسانية بأسرها. وفي ذلك الصدد، يقدر وفدي الدور القيادي للأمين العام، بان كي - مون، ووضعه تغير المناخ في صدارة جدول الأعمال، وحشده الجهود الدولية من أجل ضمان نجاح مؤتمر كوبنهاغن المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر المقبل. كما يقدر وفدي المبادرات التي قادها الأمين العام، مثل دعوته إلى عقد مؤتمر قمة تغير المناخ في ٢٢ أيلول/سبتمبر، الذي ساعد في إظهار الإرادة السياسية القوية لدى القادة لإتمام الصفقة في مؤتمر كوبنهاغن. وتزمع جمهورية كوريا، باعتبارها من البلدان غير المدرجة في المرفق الأول، الإعلان قبل نهاية هذا العام عن هدفها للخفض الطوعي للانبعاثات لمنتصف المدة لعام ٢٠٢٠. واقتربت

واسمحوا لي في الختام بأن أجدد دعم جمهورية كوريا للأمانة العام في مساعيها لجعل الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية، وأكثر خضوعاً للمساءلة، وأفضل عملاً تحت القيادة الماهرة للأمين العام. إن قيام عالم أفضل يعتمد على ذلك.

السيد بالسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أشكر الأمين العام على تقريره الوجيه والقيّم عن أعمال المنظمة (A/64/1).

كان العام الماضي صعباً بالنسبة إلى العالم والأمم المتحدة. فقد أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على رفاه الملايين من الناس، وهي تهدد بإعادة جهود المجتمع الدولي الإنمائية عدة سنوات إلى الوراء. وفي وقت تتناقص الموارد الوطنية، تشكل الأزمة ضغطاً غير مسبوق على نظامنا التعددي الأطراف، ما يثير التساؤلات حول مدى فعالية منظماتنا في التعامل مع بعض مظاهر الأزمة. بيد أن الدرس الأول المستفاد من الأزمة الاقتصادية الحالية ليس هو الانكفاء على الذات، والاعتماد على وسائلنا الفردية، بل، على العكس، أصبحت الحاجة إلى التعاون في إطار المؤسسات الدولية القائمة أعظم منها في أي وقت مضى. فهذه اللحظة، كما لاحظ ذلك الأمين العام محقاً، هي "اللحظة الحاسمة للعمل المتعدد الأطراف".

وعلى المجتمع العالمي أن يبذل قصارى جهده لمنع الأزمة المالية من التحول إلى حالة طوارئ إنمائية حقيقية. وهناك حاجة إلى جهود غير عادية لمنع الأزمة المالية من تبيد المكاسب التي أمكن الحصول عليها بكبد شديد على طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات مثل التعليم الأساسي، وصحة الأمومة ومكافحة الجوع. وأغتتم هذه الفرصة لأثني على الأمين العام للمبادرة التي أطلقها لتقديم النظام العالمي للإنذار بآثار الأزمات ومواطن الضعف.

ويستمر ارتكاب خروقات خطيرة ضد حقوق الإنسان في كثير من أنحاء العالم، بالرغم من التقدم الملموس المحرز بهذا الخصوص. وينبغي أن تكون منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أكثر عزمًا على العمل معاً من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام، تؤثر الظروف الاقتصادية الصعبة، التي تفاقمت بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية والتحديات الأخرى، بما في ذلك تغير المناخ، على المجموعات الضعيفة بالأقليات، والمهاجرين، والنساء، والأطفال، والمعاقين. لذلك ينبغي للمنظمة ودولها الأعضاء أن تولي حقوق الإنسان أهمية كاملة عند تصميم أوجه التصدي لهذه التحديات العالمية.

وحققت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً في منع ارتكاب الفظائع الجماعية وفي الاستجابة لوقوعها. وقد وفر تقرير الأمين العام الشامل بشأن تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (A/63/677) أساساً قوياً لمناقشات جادة وبناءة لمجلس الأمن، مما أدى إلى اتخاذ القرار ٦٣/٣٠٨ بتوافق الآراء، الذي أكد التزام الدول الأعضاء الراسخ بمسؤولية الحماية. ويجب علينا الآن أن نبدأ بالتنفيذ الفعلي الميداني لقاعدة مسؤولية الحماية. ولدى جمهورية كوريا قناعة بأن استمرار مداولاتنا بشأن تطبيق مسؤولية الحماية سوف يتمخض عنه إطار سياسي لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات منفردة.

وترحب جمهورية كوريا بالقرار الذي اتخذته الجمعية بالإجماع بشأن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ٦٣/٣١١، لا سيما الاتفاق على إنشاء هيكل جنساني أقوى في شكل كيان مركب، باعتبار ذلك وسيلة لمواصلة مساعي المساواة بين الجنسين وتمكين النساء على نحو أكثر فعالية. ويتوقع وفدي أن ينفذ الأمين العام القرار في موعده، بما في ذلك تقديم مقترح شامل مبكراً بشأن الكيان المركب.

الدولي فشل مرات كثيرة في منع وقوع الفظائع الجماعية أو التصدي لها على النحو الكافي. ومن خلال تحرك المنظمة نحو تفعيل مفهوم مسؤولية الحماية، يمكنها الآن أن تتخذ خطوات مقصودة من أجل النهوض بحماية حقوق الإنسان الأساسية وحكم القانون. وبأمل وفدي أن تعمل الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة بطريقة بناءة من أجل بلوغ تلك الغاية.

ويزيد طول أمد الأزمة الاقتصادية من مخاطر النزاعات، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص الرعاية الصحية، بينما يهدد تردي ظروف المعيشة في مختلف أنحاء العالم بتقويض التمسك بحقوق الإنسان. ولهذا السبب تؤيد أيسلندا تماماً رأي الأمين العام القائل إن على الأمم المتحدة في هذا الوقت أن تبذل جهداً خاصاً من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان.

ولضمان الازدهار والسلام للأجيال المقبلة، من الضروري أن تتخذ التدابير التي تكفل حماية النظام الإيكولوجي للأرض. فبينما يمكن اعتبار أن تغير المناخ هو التحدي المصري الذي يواجه جيلنا، كما أشار إلى ذلك الأمين العام، يجب أيضاً الاعتراف بأوجه الترابط بين المناخ والعناصر الأخرى لنظامنا الإيكولوجي، بما في ذلك استخدام الأرض، والطاقة والمحيطات. وطالما أنه ليس هناك بلد محصن من تأثير تغير المناخ، فإن الحل الفعال للمشكلة يتطلب التعاون النشط بين أعضاء الأمم المتحدة كلهم جميعاً. وعلينا أن نوحّد صفوفنا وأن نسعى لإبرام اتفاق ملزم قانوناً في كوبنهاغن. وفي الوقت نفسه، ينبغي النظر إلى التحول التدريجي والأساسي في سياسة الطاقة باعتباره أمراً ضرورياً لمنع حدوث تغير في المناخ مستقبلاً. وعلى الدول الأعضاء أن تعمل معاً لتحقيق أهداف من بينها زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في تلبية احتياجات العالم من الطاقة، وذلك

ومن المخاطر المرتبطة بالأزمة العالمية الحالية أنها قد تقوض الثقة بالنظام العالمي، بما في ذلك الأمم المتحدة، في وقت نحن أقل قدرة على تحمل ذلك. ولمنع حدوثه، نحتاج، ضمن ما نحتاج إليه، إلى مؤسسات دولية أكثر قوة وتمثيلاً، وإلى أطر تنظيمية عالمية سليمة، وإلى المزيد من الإشراف والرقابة في المجال المالي العالمي. لكن هناك حاجة إلى المزيد من الجهد لتصميم تعددية جديدة للأطراف دعا إليها الأمين العام في تقريره. وعلينا أيضاً أن نعجل بإحراز تقدم في الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ومن العناصر الأساسية في هذا الجهود الحاجة الملحة إلى تحسين طرائق عمل مجلس الأمن وتوسيع عضويته. فإذا أصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلاً للعالم الذي نعيش فيه، بما في ذلك البلدان النامية، فسوف يحظى بالمزيد من الوزن والسلطة.

وبما أن الدول الصغيرة تمثل شريحة كبيرة من عضوية الأمم المتحدة، فإن أي عملية توسيع يجب أن تراعي بشكل كامل مصالح هذه الدول. ومن الأوجه الأخرى المهمة لعملية الإصلاح تعزيز المزيد من المساءلة والفعالية في عمل المنظمة، بالإضافة إلى التدابير التي تجعل منظومة الأمم المتحدة ككل أكثر تماسكاً وتنسيقاً واستجابة.

ويشمل ذلك تعزيز ما يسمى بالهيكل الجنساني، الذي طالما تميز بالتجزؤ والافتقار إلى المساءلة. وترحب أيسلندا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع ويقضي بإنشاء كيان جنساني جديد وموحد للأمم المتحدة يتولى رئاسته أحد نواب الأمين العام، وتحت أيسلندا الأمين العام على المضي في تنفيذ ذلك القرار بأسرع ما يمكن.

بيد أن إطلاق كامل إمكانات الأمم المتحدة يحتاج إلى ما هو أكثر من تحسينات هيكلية. فعلى أيسلندا أيضاً إصلاح الطريقة التي تتصدى بها منظماتنا للتحديات العالمية الكبرى. وتظهر حوادث الإبادة الجماعية في القرن العشرين أن المجتمع

للجمعية العامة عن أنشطة المنظمة، بموجب المادة ٩٨ من ميثاق الأمم المتحدة.

ويوفر تقرير الأمين العام فرصة أثناء المناقشة الجارية اليوم لمعالجة بعض الموضوعات المهمة على جدول أعمالنا لهذا العام.

وتتفق جمهورية فنزويلا البوليفارية اتفاقاً تاماً مع الأمين العام في ما أشار إليه في تقريره من أننا نواجه فترة أزمات - أزمة اقتصادية ومالية، وأزمة غذاء، وأزمة مناخ - وأننا لن نستطيع مواجهة التحديات الماثلة أمامنا إلا من خلال تعزيز تعددية الأطراف. وقد كشفت هذه الأزمة العالمية المتعددة الأوجه إفلاس الرأسمالية المتوحشة التي تأخذ بتلابيب العالم تحت قناع "الليبرالية الجديدة".

وتقدر فنزويلا نجاح المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأزمة المالية والاقتصادية وأثرها على التنمية، وتأمل في أن تكون هناك متابعة مثمرة. لقد كان ذلك الاجتماع هاما بالنسبة لعمل الجمعية العامة، وأظهر الحاجة إلى الإصلاح والتغيير في الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي، من أجل تصحيح الاختلالات التي جاءت نتيجة التعاملات المالية القائمة على المضاربة.

ويؤيد وفدي البيانات التي قدمتها مختلف المنظمات والدول الأعضاء وأشارت فيها إلى أن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي للمنظمة، ويجب أن تحافظ على استقلاليتها إزاء الأجهزة الأخرى. لذلك يجب علينا عكس مسار مجلس الأمن في ميله إلى التدخل في مواضيع ليست ضمن دائرة اختصاصه، لأن ذلك يضعف الدور المركزي للجمعية العامة داخل هذه المؤسسة المتعددة الأطراف.

وقد شددت فنزويلا في مناسبات عديدة على الحاجة إلى المضي في إصلاح الأمم المتحدة بسرعة أكبر وعزيمة أشد. ونحن على قناعة بأنه ما من سبيل لأن تجد المنظمة أرضية

بمساعدة أقله من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة التي أنشئت في كانون الثاني/يناير من هذا العام.

وفي ما يتصل بتغير المناخ، علينا أيضاً أن ننظر في حالة المحيطات، لما لها من الأهمية في استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم. فهناك مجموعة من الأخطار البيئية من صنع الإنسان، بما في ذلك التلوث، والصيد المفرط، وتغير المناخ، باتت تهدد إنتاجية محيطاتنا. وإذا أردنا القضاء على الفقر والجوع، وخفض وفيات الأطفال، ومكافحة الأمراض، فمن الضروري أن نمنع تردي المحيطات وأن نعكس مساره. وللأسف ليس هناك في الوقت الحالي جهود منهجية للإبقاء على حالة محيطات العالم قيد الاستعراض المستمر. ولهذا السبب قرر قادة العالم في مؤتمر قمة جوهانسبرغ قبل سبع سنوات إطلاق عملية منتظمة تحت مظلة الأمم المتحدة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية. وبما أن مرحلة بدء التشغيل لهذه المبادرة القيمة قد اكتملت الآن، فإن أيسلندا تدعم انطلاق أول تقييم متكامل للعملية المنتظمة، والمقرر الفراغ منه عام ٢٠١٤.

وكما أوضح تقرير الأمين العام، فإن المهام الماثلة أمامنا لم تكن يوماً أكثر تطلباً وتنوعاً منها الآن. بيد أن ذلك يجب ألا يكون سبباً لتثبيط هممنا. دعونا، بالأحرى، نحسن استغلال الفرصة التي أتاحتها لنا هذه "اللحظة الحاسمة للعمل المتعدد الأطراف" من أجل ضمان أن تكون الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة مثمرة وبناءة.

السيد فاليريو يسنيو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية):

ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية ترحيباً حاراً بالأمين العام، السيد بان كي - مون، وتقدر بامتنان تقديمه الوثيقة المعنونة "تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة" (A/64/1). إن هذا التقرير يمثل جزءاً من التزام الأمين العام بتقديم تقرير سنوي

في ما يتعلق بزيادة الاستثمارات العالمية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل والملاريا.

لقد تضاعفت الآثار السلبية الناتجة عن أزمة النظام الرأسمالي حول العالم، خاصة في البلدان النامية. وتشير كل التوقعات إلى أن مظاهر انعدام العدالة وعدم المساواة سوف تزداد حدة، وأن العديد من البلدان لن تتمكن من بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا فإن القلق يساورنا، ونحن على عتبة استعراض الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠، من ملاحظة عدم وجود أي مشاريع، أو إجراءات مقترحة لبلوغ تلك الأهداف.

إن وفدي يشعر بالدهشة على الأخص إزاء حقيقة أن تقرير الأمين العام تضمن فصلاً عن منع الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية. وهذا دمج غير موفق لموضوعين منفصلين، هما الإبادة الجماعية ومسؤولية الحماية. وقد أبلغنا أن المستشارين الخاصين للأمين العام لهم ولاية للعمل في سياق كلا المفهومين، بما يشمل، بوضوح، مسؤولية الحماية. لكن ما يقلقنا هو أن هناك مبادرات يجري تنفيذها بدون أن تتوصل الجمعية إلى توافق في الآراء بشأنها.

وسوف تظل جمهورية فنزويلا البوليفارية ترفع صوتها مدافعةً عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بالإضافة إلى تعزيز كل حقوق الإنسان وحمايتها وعدم المساس بها.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام والأمانة العامة على كل الجهود التي بذلها في إعداد التقرير عن أعمال المنظمة (A/64/1). واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأتشاطر

خيبة لتزدهر عليها إلا من خلال كفالة إضفاء الطابع الديمقراطي عليها، وتوخي الشفافية في مناهجها، وإخضاعها للمساءلة الحقيقية أمام الدول الأعضاء.

وترحب فنزويلا بقرار الجمعية مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الرابعة والستين بشأن إصلاح مجلس الأمن. وهذا أمر ضروري إذا كان للمنظمة أن تستعيد مصداقيتها أمام العالم، وأن يكف الناس عن النظر إليها باعتبارها مؤسسة صارت رهينة لمصالح الهيمنة. ويجب على المنظمة، بالطبع، أن تؤدي دوراً قيادياً في معالجة المشاكل التي تحيط بالإنسانية كلها. ومن خلال تصحيح أوجه القصور لديها والامتثال المخلص لميثاق الأمم المتحدة تحديداً، سوف يكون بمقدور المنظمة أن تقدم نفسها إلى شعوب العالم باعتبارها نموذجاً للعدالة، والمساواة، والالتزام الحقيقي بالسلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

وعلىنا التعجيل بإصلاح مجلس الأمن، وتوسيع عضويته، وإلغاء حق النقض، وتحسين طرائق عمله، بما في ذلك على وجه الخصوص، مشاركة الجمعية العامة المباشرة والمفتوحة في اختيار الأمين العام بالاقتراع السري. ويجب أن تفي الأمانة بالولايات التي منحتها إيها الجمعية العامة، وأن تعطي الأولوية للولايات المتعلقة بالتنمية الشاملة للشعوب، ومكافحة الفقر من أجل أن يتمتع العالم بقسط وافر من العدل، والمساواة والتضامن.

ويرحب وفدي بتعليقات مختلف الدول الأعضاء الداعية إلى أن تظل الجمعية العامة المحفل الرئيسي للمناقشات داخل المنظمة. لذلك، علينا وقف ميل مجلس الأمن نحو التدخل في قضايا ليست من اختصاصه، بل هي من صلاحيات الجمعية العامة.

ويحيط وفدي علماً بالتقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية حسماً ورد في تقرير الأمين العام، خاصة

والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، وكذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما ينبغي لنا أن نكون في حالة تأهب إزاء سوء استخدام هذه الفكرة الإنسانية واستغلالها لتقويض المبادئ الأساسية للقانون الدولي القائم على الميثاق، ولا سيما حظر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢ (٤) من الميثاق.

وفي نهاية المطاف، ينبغي لنا أن نتذكر أن تقاعس المجتمع الدولي عن مواجهة الفظائع الخطيرة التي ارتكبت على نطاق واسع في العقد الماضي لم يكن نتيجة عدم وجود مفاهيم أو إطار معياري، بل كان نتيجة إخفاق مجلس الأمن - في الواقع، إخفاق بعض الدول الأعضاء - في التصرف عندما دعت الحاجة إلى ذلك.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن مفهوم المسؤولية عن الحماية يحتاج إلى مزيد من النقاش وإلى تعريفه وصقله بوضوح. وأظهرت مناقشة الجمعية لهذا البند في الدورة الثالثة والستين أنه ما زال هناك الكثير من التساؤلات والشواغل التي تحيط بالمفهوم والتي تحتاج إلى معالجة. إن الجمعية العامة هي الجهاز المختص في الأمم المتحدة بمواصلة النقاش بشأن هذا المفهوم ومعالجة الشواغل والتساؤلات وآثارها التي أعرب عنها العديد من الوفود.

وينبغي التأكيد مرارا على أن تعددية الأطراف والحلول المتعددة الأطراف المتفق عليها وفقا للميثاق توفر الأسلوب المستدام الوحيد لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. ويحتل صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة الوجود المستمر للأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها باعتبارها مسألة تثير قلقا بالغاً وتهديدا للسلام والأمن الدوليين. وبالتالي، يبقى نزع السلاح النووي أولوية قصوى. ومع ذلك، نأسف لرؤية بطء في وتيرة التقدم المحرز

وإياكم وجهات نظرنا بشأن بعض البنود الرئيسية من جدول الأعمال، التي تتضمن التحديات المستقبلية الرئيسية.

أود، بادئ ذي بدء، أن أقول إننا جميعاً على متن سفينة واحدة في مواجهة هذه المحنة؛ وما من سبيل إلى الوصول إلى بر الأمان إلا بانتهاج مبدأ تعددية الأطراف. فالأحادية هي عدوة تعددية الأطراف والنهج التكاملي، وهي التي تعوق كل محاولاتنا الرامية إلى تطوير فهم مشترك للمصلحة العامة العالمية. ولهذا السبب ينبغي إظهار الرابط الذي يصل بين الأهداف العالمية والإقليمية والوطنية بطريقة متوازنة جيدا، وبعيدة كل البعد عن الانحياز، بحيث لا يكون هناك أي مجال للمزيد من الأحادية أو الاستقطاب.

وبهذا الفهم، يكون من الضروري تجديد الهيكل العالمي القائم لتعددية الأطراف من أجل التصدي بالطريقة الصحيحة لتحديات القرن الحادي والعشرين. ويجب عدم تكرار الدروس المستفادة من القرن العشرين، بل يجب أن تكون سراجاً نستهدي به لإقامة تعددية أطراف عالمية جديدة. نعم، تستطيع الأمم المتحدة أن تكون مركزاً لهذا العالم الجديد، وينبغي لها ذلك، إن هي تمكنت من إعادة تشكيل هيكلها بحيث تعلقو العدالة على التعسف، ويسود العالم حكم القانون وليس حكم القوة، وبحيث يخلو العالم من التهديد والعدوان، ومن التمييز والكراهية والفقر. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي استعادة التوازن بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وإعادة تأكيد سلطة الجمعية العامة ودورها بسبل تعزز تعددية الأطراف.

هناك اتفاق عام على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يكون يقظاً وألا يسمح لرعب القتل الجماعي والإبادة الجماعية الذي وقع في الماضي بأن يتكرر في المستقبل. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال المساس بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام السيادة

عدم انضمام النظام الإسرائيلي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستمراره في تطوير الأسلحة النووية وتكديسها. وينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك مؤتمر استعراض المعاهدة والوكالة الدولية، من أجل إنشاء هذه المنطقة فوراً.

وبالنسبة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، فنحن نشرك الأمين العام القلق الذي أعرب عنه في تقريره إزاء بطء وتيرة التقدم نحو تحقيقها عموماً. ولم يتبد بعد الأثر الكامل للأزمة المالية والاقتصادية على تحقيقها. ومع ذلك، من الواضح تماماً أن النمو الاقتصادي السلي وتناقص الموارد وتضاؤل عدد الفرص التجارية للبلدان النامية والتخفيضات المحتملة في تدفقات المعونة والتزعات الحمايية أمور ستبطئ التقدم الذي تحقق حتى الآن أو ستعكس مساره. نحن نعرب من التجارب السابقة أنه كلما توفرت الإرادة السياسية التي تكملها الالتزامات والموارد المالية الكافية، يصبح إحراز التقدم ممكناً. وبخلاف ذلك، وعلى الرغم من كل النوايا الحسنة والتمنيات، قد لا تتمكن للأسف من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد النهائي لتحقيقها عام ٢٠١٥.

وبما أن تغير المناخ هو التحدي الأساسي الذي يواجهه جيلنا، فإنه يلحق أضراراً بالبنية التحتية الاقتصادية - الاجتماعية الحيوية للبلدان ويقضي على التقدم في مجال التنمية. ولئن كانت البلدان النامية ملتزمة بالاتفاقية وخطة عمل بالي، فيجب على البلدان المتقدمة النمو اتخاذ تدابير وقطع التزامات متضافرة وطموحة لتلبية احتياجات البلدان النامية في جميع العناصر الأربعة الرئيسية لخطة العمل وهي التخفيف والتكيف والتمويل والتكنولوجيا. ذلك هو الشرط الأساسي لنجاح مؤتمر كوبنهاغن.

في السياق نفسه، سيوفر الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات ١٠ ملايين فرصة عمل خضراء جديدة،

نحو نزع السلاح النووي، فضلاً عن عدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية تقدماً من أجل القضاء التام على ترساناتها النووية. في الواقع، لا تشكل التخفيضات في نشر الأسلحة النووية وحالتها التشغيلية بديلاً عن تخفيضات شفافة ولا رجعة فيها وقابلة للتحقق في الأسلحة النووية وإزالتها التامة. والأمر متروك الآن لمؤتمر نزع السلاح لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي بغية إنجاز ذلك.

وينبغي لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أن يؤدي دوراً حاسماً في إتباع نهج متوازن تجاه نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي الوقت نفسه، نود أن نعيد التأكيد أن الخيارات والقرارات لكل بلد في ما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية يجب أن تُحترم. ولا ينبغي أن يكون هناك أي تدخل في سياسات الدولة أو ترتيباتها من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك سياسات دورة الوقود.

أما بخصوص الفقرة ١١٦ من تقرير الأمين العام، فنود أن نؤكد أنه، نتيجة لتعاون إيران الاستباقي والشفاف والكمال في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية في صيف عام ٢٠٠٧، فقد عولجت جميع المسائل المتعلقة بتنفيذ الضمانات وأغلقت ملفاتها. بطبيعة الحال، ووفقاً للطريقة المتفق عليها في خطة العمل، يجب تطبيع تنفيذ الضمانات في إيران. ونعيد التأكيد على أن البرنامج النووي الإيراني كان دائماً وما زال للأغراض السلمية وبما يتفق تماماً مع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لذلك لا يوجد أساس للقلق الذي أعرب عنه في الفقرة ١١٦.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هي أولوية أخرى لا يمكن معالجتها بسبب

هناك الكثير من العناصر البارزة في التقرير. وأود أن أشير أولاً إلى الفصل المتعلق بتحقيق النتائج لصالح أشد الناس احتياجاً. وعلى رغم العمل الشاق من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نلاحظ بقلق، كما يذكر التقرير، أنه بالرغم من أن معدلات الفقر عموماً في العالم النامي ستستمر في الانخفاض، فإن وتيرتها ستكون أبطأ نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية.

علاوة على ذلك، لا تشجعنا التوقعات بالنسبة إلى أثر الأزمة على الأمن الغذائي، والتقدم في التعليم الابتدائي والثانوي، والكفاح من أجل المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومعدل وفيات الأطفال، والتطورات في مجال الرعاية الصحية، ولا سيما توسيع نطاق التغطية لأفقر الناس وأكثرهم ضعفاً. إن الأزمة الاقتصادية كانت ولا تزال اختباراً صعباً للأهداف المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية.

وبالنظر إلى سياق الأزمة والركود الاقتصادي العالمي، يجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده الرامية إلى الدعم المشترك لأشد الناس احتياجاً واعتماد تدابير إضافية تجعل من الممكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي يجب التأكيد مجدداً عليها بوصفها أولوية محورية لمنظمتنا.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالاقتراح الوارد في الفقرة ٣٣ من التقرير بشأن اعتماد استجابة شاملة للأمم المتحدة من خلال إنشاء نظام عالمي للإنذار بآثار الأزمات ومواطن الضعف. ومن شأن تلك الأداة أن تتيح لنا المتابعة الوثيقة لآثار الأزمات العالمية على الفقراء والفئات السكانية الأكثر ضعفاً. وينبغي للدول الأعضاء دعم إطلاق تلك المبادرة الهامة وتطويرها وتنفيذها على نطاق المنظومة، ودعم خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية.

والدولة الكولومبية، من جانبها، ترى أيضاً أن الفصل المتعلق بتوفير السلع العالمية يتناول موضوعات تعتبرها هامة جداً ومن الأولويات في جدول أعمال العالم. إن تغيير

مما يوجد فرص عمل طويلة الأجل للقطاع الريفي وتحقيق تنمية مستدامة لصالح الفقراء في كثير من البلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك، سيسهم هذا الاستثمار إسهاماً كبيراً أيضاً في تخفيف آثار تغير المناخ وجهود التكيف وحفظ التنوع البيولوجي ومكافحة إزالة الغابات والتصحر.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وأخيراً، فإن أحد التأثيرات الإقليمية الرئيسية لتغير المناخ الذي برز في السنوات الأخيرة بوصفه تحدياً كبيراً لكثير من البلدان، بما في ذلك في منطقتنا، هو عواصف الغبار والعواصف الرملية، وهي من التحديات الأكثر خطورة التي برزت في السنوات الأخيرة والتي يصعب مقاومتها. إنها تلحق ضرراً كبيراً بالحالة الاجتماعية - الاقتصادية في العديد من البلدان وتعرق الحياة الطبيعية والصحية للشعب وتجرف الأراضي الزراعية وتلوث موارد المياه في جميع أنحاء المناطق القاحلة. إنها مشكلة إقليمية تتطلب بالإضافة إلى العزم الوطني الأكيد لجميع البلدان المعنية، تعاوناً وتفاعلاً على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل التصدي لهذا التحدي. ويجب أن تنظر ترتيبات ما بعد كيوتو في مسألة عواصف الغبار والعواصف الرملية على نحو وثيق من أجل التعرف على الأسباب الجذرية للمشكلة والقضاء عليها.

السيد مونتويا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود، سيدي الرئيس، أن أؤكد من جديد تهنئة وفد بلدي لكم ولمكتبكم على انتخابكم لقيادة عملنا، وأن أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في تلك المهمة الهامة. وبوسعكم التعويل على تعاوننا ودعمنا في تحقيق نتائج مثمرة لعملكم.

يبين تقرير الأمين العام (A/64/1) الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها. ويستحق عمل الأمين العام وفريقه، الذي تجلّى في النتائج التي حققتها المنظمة، التنويه من الدول الأعضاء.

مدعومة من الدولة التي يستفيد منها العاطلون عن العمل وموظفو القطاعات غير الرسمية والفقراء والسكان الأصليين والمهجرين، من جملة آخرين. والهدف الرئيسي لخدمات الرعاية الصحية للضمان الاجتماعي هو تحقيق التغطية الشاملة بحلول عام ٢٠١٠.

من ناحية أخرى، دعمت كولومبيا وستظل تدعم مختلف مبادرات المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والخطر الذي تشكله الجرائم ذات الصلة، مثل الاتجار بالأسلحة، وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات، على استقرار جميع الدول. ونقدر كثيرا استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فهي خطة ذات خطوات ملموسة للتصدي لتلك الآفة، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ومراعاتها.

ومن المهم أيضا أن نشدد على الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، مما يجعل من الممكن تنسيق وتبسيط النظام بأكمله. وبالمثل، نحث جميع الدول الأعضاء على إحياء الجهود الرامية إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب واعتمادها.

ومن المعروف جيدا أن بلدي اتخذ تدابير صارمة لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وندعو المجتمع الدولي إلى تحمل نصيبه من المسؤولية في هذه العملية عن طريق تثبيط التساهل إزاء استهلاك المخدرات غير المشروعة. فكل غرام من المخدرات يستهلك بصورة غير مشروعة يؤجج العنف وتهريب الأسلحة والقتل وتدمير الغابات وتلوث المياه.

وتنضم كولومبيا إلى النداء الذي أطلقه مؤخرا رؤساء الدول وقادة العالم والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح. ويفضي السياق إلى إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وينبغي لتلك الإرادة أن تؤدي إلى اتخاذ

المناخ والصحة العالمية ومكافحة الإرهاب ونزع السلاح هي مواضيع يجب أن تكون في الواقع ذات أهمية خاصة للأمم المتحدة. وكما قال مؤخرا الرئيس الفارو أوربيي فيليز في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/64/PV.4)، فإن كولومبيا قد أحرزت تقدما كبيرا في تطوير الوقود الحيوي دون التأثير على الأمن الغذائي؛ وتنفيذ نظم المواصلات العامة المؤاتية للبيئة؛ وحماية مصادر المياه فيها والمحافظة على التنوع البيولوجي، وهذه الأخيرة على مستوى العالم؛ وتطوير الطاقة النظيفة. وكل تلك المبادرات تساعد على مكافحة تغير المناخ.

كما أن المحافظة على غابتنا البالغة مساحتها ٥٧٨ ٠٠٠ كيلومتر مربع، وتمثل أكثر من ٥١ في المائة من الأراضي، هي إسهام كبير في ذلك الصدد. وبرنامج المراقبين للغابات من الأسر الذي ينفذ في كولومبيا ترصده الأمم المتحدة ويحظى بكامل موافقتها. ومن خلال هذا البرنامج تشارك أكثر من ٩٠ ٠٠٠ أسرة ريفية في العمل الجماعي المتمثل في العناية بالغابات ومنع الدمار الذي يلي زراعة المحاصيل المستخدمة في إنتاج المخدرات غير المشروعة.

نلاحظ مع الأمل أنشطة الأمم المتحدة لتعزيز الوعي والالتزام السياسي لدى جميع الدول الأعضاء، المقترنة بأعمال ملموسة، من أجل التصدي لتغير المناخ، ونرحب بتلك الأنشطة. ونحن واثقون من أن مؤتمر كوبنهاغن سيحقق تقدما كبيرا في ذلك الميدان.

أما بخصوص الرعاية الصحية، فكولومبيا تنفذ السياسات التي مكنتها من توسيع نطاق التغطية، ولا سيما لأقل الفئات حماية، مع تحقيق نتائج ملموسة. ففي آذار/مارس ٢٠٠٩، كان ثمة نسبة ٩٠ في المائة من السكان - أي ما يزيد على ٤٠ مليون كولومبي - مشمولين ببرنامج للرعاية الصحية. وأكثر من نصفهم حصل على الرعاية

مستقبل مشترك ولضمان التحقيق الكامل لتطلعات الأجيال المقبلة وآمالها.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم بالنيابة عن وفدي في الدورة الرابعة والستين أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة وأن أؤكد لكم دعم وفدنا لضمن نجاح هذه الدورة. ويود وفدي أيضاً أن يشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة المرفوع إلى الدورة الرابعة والستين (A/64/1).

اليوم يواجه العالم تحديات متعددة - التخلف والفقر والجوع وأزمة الغذاء والأزمة المالية العالمية وويلات الحرب والإرهاب، على سبيل المثال لا الحصر. واعتقد أننا أعضاء المجتمع الدولي لن نتمكن من التصدي لتلك الأزمات إلا بالالتزام القوي بتعددية الأطراف من خلال الأمم المتحدة، من أجل خلق حياة أفضل لمن مثلهم. ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على الكثير من هذه المجالات.

يجب أن يظل القضاء على الفقر والجوع اللذين يجردان الإنسان من إنسانيته محورياً بالنسبة لعمل الأمم المتحدة. ويجب على المنظمة أن تواصل العمل الدؤوب لتوحيد العالم من أجل القضاء التام على الفقر ووضع حد لمعاناة الفقراء والمهمشين في العالم.

إن البلدان النامية لم تتسبب في الأزمة الاقتصادية والمالية ولكنها تضررت منها بشدة، وهذا ينطبق بشكل خاص على أفريقيا. وتشاطر جنوب أفريقيا الأمين العام قلقه إزاء الأثر الخطير للأزمة المالية والاقتصادية الراهنة على الفقراء والمستضعفين، لا سيما في أفريقيا. ولقد أصبح حقيقة مؤكدة أن الأزمة قد أضرت بشدة بمعدل النمو في أفريقيا، وبالتالي بقدرتها على معالجة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

إجراءات أكثر حسماً في ما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي لها أيضاً تشجيع المزيد من التعاون في مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد. وفي غضون بضعة أسابيع، سيعقد المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية أوتاوا في كارتاخينا دي اندياس بـكولومبيا. ونأمل أن يتحسد التصميم على نزع السلاح الملموس حالياً في الدعم الكامل لمشاركة واسعة في مؤتمر كارتاخينا بشأن الألغام المضادة للأفراد.

ويود أيضاً وفد بلدي إبراز الجهود التي تبذلها الأمانة العامة والمنظمة الرامية إلى إنشاء أمم متحدة أقوى، كما يقترح التقرير. وينبغي لإجراءات تغيير النظام أن تؤدي إلى تعزيز الأدوات والموارد التي تحتاج إليها المنظمة لتنفيذ ولايتها. والخطوات التي اتخذها الأمين العام في ذلك الصدد، والتي ذكرها التقرير، تشكل دعماً لكفاءة عمل المنظمة. ويجب أن تشمل تلك العملية الاتساق على نطاق المنظومة وآلية حكومية دولية تضمن اشتراك المجتمع المدني، والتعاون مع المنظمات الإقليمية.

إن الأمور المكتملة لتلك العملية هي أنشطة الدول الأعضاء من أجل تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن. وإذا نفذت تلك التدابير بطريقة منسجمة ومنسقة، فبوسعها الإسهام في ما تحتاجه المنظمة من تعزيز مرونة بغية التكيف مع المسؤوليات الموكلة إليها وتحديات تعددية الأطراف في القرن الحادي والعشرين.

المجتمع الدولي بحاجة إلى أن تكون تعددية الأطراف قوية وحقيقية ودينامية أكثر من أي وقت مضى. وفي عالم يتزايد فيه الترابط والاعتماد المتبادل، لا يمكن لدولة بمفردها مواجهة التحديات الهائلة التي يفرضها الواقع العالمي الجديد. نحن شركاء في المصير. والأمم المتحدة لا غنى عنها لبناء

تقييم الأمين العام لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بوفيات الأطفال والأمهات يرسم صورة قاتمة، ونحن نتفق مع ما خلص إليه من أن تلك المجالات تتطلب اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي بأسره من أجل وقف تدهور هذه الحالة وعكس اتجاهها.

يسرنا أن الأمم المتحدة قد عملت على تعزيز دعمها لجدول أعمال التنمية لأفريقيا. لكن هذا العمل لم يكتمل بعد. ويرى وفدنا أننا يلزمنا أن نزيد من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية المختلفة في أفريقيا، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. لذلك سنعمل بجد مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان أن يفسح اشتراك الاتحاد الأفريقي في الأمم المتحدة المجال لتحسين هذا التعاون.

أما التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين فإنه يتسم بأهمية أكبر. ويسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام قال في تقريره إن العلاقة بين المنظمتين علاقة استراتيجية تتسع باطراد. وستواصل جنوب أفريقيا خلال الدورة تعزيز هذه العلاقة، داخل الجمعية العامة ومجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تقرير الأمين العام الجريء عن تمويل عمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك استخدام الأنصبة المقررة.

ونتفق مع المتكلمين السابقين على أن من الضروري المضي قدما في إصلاح المنظمة، وخاصة مجلس الأمن. وستواصل جنوب أفريقيا الاشتراك في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن لضمان إنصاف أفريقيا من الظلم التاريخي الذي وقع بحقها ولزيادة عضوية مجلس الأمن في فنتيه. ومن الضروري أيضا تحسين أساليب عمل المجلس.

يقول التقرير ويصيب إن أفريقيا حققت بالفعل معدلات نمو عالية على مدى العقد الماضي، مما أتاح المجال أمام القارة للتحرك تدريجيا نحو تحقيق التنمية المستدامة التي بدورها أسهمت في تحقيق السلام والأمن والاستقرار الذي نشهده في القارة. ومع ذلك، أثر نشوب أزميتين معا هما الأزمة الغذائية والأزمة المالية العالميتين، تأثيرا شديدا على أفريقيا، ومن المرجح أن تعكسا مسار هذه التطورات الإيجابية. وأسهمت هاتان الأزميتان في ارتفاع كبير في معدل البطالة وتباطؤ في التجارة مما أدى إلى انخفاض عائدات التصدير، الذي يؤثر بدوره على معيشة شعوب القارة في نهاية المطاف.

لذلك يجب على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية العالمية. وفي هذا الصدد نتفق مع الأمين العام على أن المجتمع الدولي يجب أن ينفذ التزاماته المتجددة التي قطعها في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا، الذي عقدته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي.

وبالمثل فإن تأثير تغير المناخ على أفريقيا مدمر وسيستبب في تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. وفي كونها غن يجب علينا أن نتوصل إلى اتفاق عالمي شامل عادل وملزم وفعال بشأن هذا التحدي الخطير. ويجب أن يسلم الاتفاق بأن معالجة مشكلة تغير المناخ لا يمكن فصلها عن الكفاح من أجل القضاء على الفقر. وتحمل البلدان المتقدمة النمو المسؤولية الكبرى عن تغير المناخ وتأثيره. وينبغي أن يكون هدفنا تحقيق خفض كبير في الانبعاثات في جميع أنحاء العالم بدون تقييد التنمية في بلدان الجنوب.

ولاحظنا مع القلق تأثير بطء عجلة الاقتصاد العالمي على النساء والأطفال بصورة خاصة. وفي هذا الصدد، فإن

السيد سوانبويل (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي، المطران سيليستينو ميغليوري.

يعرب وفدي عن شكره للأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/64/1) والدعوة الواضحة فيه إلى العضوية لاستعادة الأمل والتضامن لكي تصبح الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة نقطة تجديد لهذه المنظمة.

”وفي العام المنصرم أصبح المجتمع العالمي أكثر دراية بمشاشة الرخاء والنمو. وتأثر العالم بأزمة اقتصادية أدت إلى خسارة أعداد كبيرة من الناس بشكل غير مسبوق لوظائفهم، وأمنهم وقدرتهم على توفير الضروريات الأساسية لأسرهم. وأثارت هذه الأزمة عددا من الأسئلة بشأن أسباب ونتائج تراجع الاقتصاد بل وأثارت مزيدا من الأسئلة بشأن ما يحمله المستقبل. لهذا نبدأ الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة بعد سنة من تعميق الأزمة المالية، بادراك جديد لهدف التعلم من أخطائنا وتجديد التزامنا بالحاجة إلى التعاون.

”وثمة مجال لشعور متجدد بالالتزام بمواجهة مشاكل العالم وهو العمل لرفع الأعباء الملقاة على كاهل الكثيرين في هذا العالم نتيجة الافتقار إلى الموارد الاقتصادية. وفي مناسبات عديدة، أشار وفدي إلى الحاجة إلى مزيد من التضامن العالمي للتصدي للآثار الأخلاقية التي تواجه العالم حاليا وإعطاء أولوية متجددة للفقراء. ونرحب باعتراف الأمين العام بالأسس الأخلاقية التي تؤكد الحاجة إلى إعطاء أولوية في هذا الجهد للأكثر ضعفا.

”وفي هذا الصدد، يشدد وفدي على الحاجة الملحة إلى التقاء الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو

أما بخصوص نزع السلاح ومنع الانتشار، ما زالت جنوب أفريقيا ملتزمة بأهداف نزع السلاح ومنع الانتشار والحد من التسلح، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وستواصل بنشاط متابعة النهج المتعدد الأطراف في هذا الصدد والترويج لأهميته خلال هذه الدورة. ونقدر التصريحات التي أدلت بها مؤخرا بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مفصحة عن نواياها بخفض ترساناتها النووية. وينبغي لنا الاهتمام بهذا الزخم الجديد والاستفادة من الفرصة التي يوفرها لنا مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بأن نتعهد مرة أخرى بالتنفيذ الكامل للواجبات بموجب المعاهدة.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام وفد بلدي بالتنفيذ الكامل والفعال لنتائج مؤتمر دربان الاستعراضي الذي عقدته الأمم المتحدة، والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ومن منطلق التزامنا المستمر بالكفاح من أجل تخليص العالم من آفة العنصرية، سنستمر في الدعوة إلى مجموعة من القيم التي تشتهر بها قارتنا. وسيأخذ وفدنا ذلك في الاعتبار عندما يقدم مشروع قرار يدعو الجمعية للاحتفال بيوم نيلسون مانديلا الدولي في ١٨ تموز/يوليه من كل عام.

كما سنقدم مشروع قرار في الأيام المقبلة بشأن نهائيات كأس العالم ٢٠١٠ التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم، والتي يفخر بلدنا باستضافتها بالنيابة عن أفريقيا. ومشروع القرار يحتفل بكون قارتنا، أفريقيا، تستضيف هذا الحدث الهام للمرة الأولى، ويقر بالدور الواسع النطاق لكرة القدم في تعزيز السلام والتنمية. ويدعو وفدي الجمعية بكل تواضع إلى تأييد مشروع القرارين هذين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي الذي يتمتع بمركز الدول المراقبة.

المخزونات النووية، كان هناك التزام متزايد من جانب بعض الدول بالتصدي لهذه القضية الأساسية. لكن، الانتشار الحالي للأسلحة النووية ورغبة بعض الدول في مواصلة إنفاق مبالغ غير متناسبة من المال على الأسلحة يشير إلى أن المطلوب بذل مزيد من الجهود إذا ما كان لنا أن نحرز تقدماً في الحد من أدوات الدمار هذه ونزاعها من جانب واحد.

”إن جهودنا لتجديد عمل الأمم المتحدة لن تكتمل إلا إذا كانت المنظمات الدولية والدول منفردة قادرة على إدماج أصوات المجتمع المدني في كل جوانب عمل المنظمة. وشركاء المجتمع المدني أطراف مهمة في توفير الإغاثة الإنسانية وتعزيز سيادة القانون والكشف عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

”وفي هذا الصدد، تضطلع المنظمات القائمة على الإيمان بدور حيوي لتوفير المعرفة باحتياجات المجتمعات المحلية وتقديم الرعاية وتعزيز التضامن محلياً ودولياً تلبية لاحتياجات الناس في أنحاء العالم. ويرحب وفدي بإقرار الأمين العام بالدور الحاسم الذي تضطلع به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ونأمل أن نعمل مع الوفود لزيادة إدماج المجتمع المدني في توفير الرعاية المنقذة للحياة لأولئك المحتاجين.

”إن استئراء الفساد والأوبئة الصحية واستمرار وفيات الأمهات في بعض مناطق العالم والأزمة الاقتصادية والإرهاب والأمن الغذائي وتغير المناخ والمهجرة تبين كلها أن الحلول الوطنية، في كوكب يتزايد عولمة، ليس سوى جزء من صيغة الإسهام في تحقيق السلام والعدالة. هذه المشاكل

معا لتقدم المساعدة للدول الكثيرة غير القادرة على التصدي للأزمة المالية ولا تزال تواجه تحديات أمنية وإمائية. وبالنسبة إلى بعض البلدان المتخلفة عن بقية ركب العالم، فإن الحالة الاقتصادية التزولية الحرجة لم تنشأ لكنها تفاقمت بسبب الأزمة المالية الحالية. ولن تكون المعونة الإنمائية فعالة إلا بقدر مواجهة الحكومات المحلية والمجتمع المدني للحالة بحس عال من المسؤولية المطلوبة لمعالجة القصور السياسي والإداري والاجتماعي المزمع.

”ويرحب وفدي بدعوات الأمين العام إلى التزام أكبر ببناء السلام وحفظ السلام، لأن هذين هما حجرا الزاوية الحيويان اللذان أنشئت عليهما الأمم المتحدة. وكل هذا لن يتحقق إلا في سياق التزام متجدد بالسيادة المسؤولة على المستويين الوطني والدولي.

”إن مؤتمر كوبنهاغن القادم بشأن تغير المناخ سيختبر قدرة المجتمع الدولي على العمل معا بشأن مشكلة لها آثار عالمية ومحلية. وفي صميم المناقشة بشأن تغير المناخ تكمن الحاجة الأخلاقية والسلوكية للأفراد والشركات والدول إلى الاعتراف بمسؤولياتهم عن استخدام موارد العالم بأسلوب مستدام. ومع هذه المسؤولية يأتي واجب كل الدول والمؤسسات الدولية التي استخدمت واستغلت بطريقة غير متناسبة الموارد العالمية للاضطلاع بنصيحتها في حل المشكلة.

”وفي ضوء الاتفاق على العمل باتجاه صك ملزم قانوناً بشأن استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية واتفاقية الذخائر العنقودية وتوافق الآراء الأخير بين القوى النووية الكبرى على خفض

بشأن الآثار المالية باسم الأمين العام، وفقا للمادة ١٥٣ - من النظام الداخلي للجمعية العامة.
بموجب أحكام الفقرة ١ و ١٢ من منطوق مشروع القرار، تقرر الجمعية العامة:

”إن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب:

”(أ) سيعقد في نيروبي بكينيا في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛

”(ب) سيعقد على أعلى مستوى ممكن؛

”(ج) سيكون موضوعه الشامل هو ”تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب“؛

”(د) سيتكون من جلسات عامة واجتماعات مائدة مستديرة لتبادل الآراء تضم أصحاب المصلحة المتعددين وتعالج المواضيع الفرعية التالية:

”(١) توطيد دور منظومة الأمم المتحدة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

”(٢) التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية: أوجه التكامل والسمات الخاصة والتحديات والفرص؛

”(هـ) سيتمخض عن وثيقة ختامية تتفق عليها الحكومات؛

”(و) سيتمخض أيضا عن موجزات يقدمها الرئيس؛

وبموجب أحكام الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار، تقرر الجمعية العامة:

العالمية تتطلب ردا دوليا، ولهذا فمن الضروري أن تنظر الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية إلى الداخل والخارج كي تجري الإصلاحات اللازمة لمواجهة تحديات هذا العالم المترابط.

”وإذ نشيد بقيادة الأمين العام، يتطلع وفدي إلى العمل معكم ومع أعضاء الأمم المتحدة في العام المقبل للمساعدة في إنشاء منظمة تسترشد بالواجب والأخلاق والتضامن مع أولئك المحتاجين“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/64/1؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٧ من جدول الأعمال.

البند ١١٤ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/64/L.1)

الرئيس: ننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/64/L.1. سنعتمد هذا المشروع بدون تصويت، أي بتوافق الآراء.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): في ما يتصل بمشروع القرار A/64/L.1 المعنون ”مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب“، أود أن أسجل البيان التالي

وغير المباشرة الناجمة عن تغيير مكان عقد المؤتمر من نيويورك إلى نيروبي.

وبناء عليه، فإن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الواردة في هذا البيان الشفوي تتضمن مجرد التكاليف المباشرة التقديرية لتوفير المستوى المطلوب من خدمات المؤتمرات كما لو عقد المؤتمر في نيويورك (وسأشير إليها لاحقاً بوصفها "تكاليف نيويورك")، وستحمل حكومة كينيا أي فروق بين تكاليف نيويورك والتكاليف الفعلية التي تتكبدها الأمم المتحدة لتوفير خدمات المؤتمرات المطلوبة وغيرها من خدمات الدعم الطارئة الأخرى، بما فيها، في جملة أمور، خدمات المراسم وهندسة الصوت والسلامة والأمن وخدمات البث على الإنترنت.

ويقدر أن المؤتمر سيتطلب خدمات لـ ١٣ جلسة، مع ترجمة شفوية بكل اللغات الرسمية الست وخدمات وثائق لـ ٧٦ صفحة بكل اللغات الرسمية الست. وتقدر تكاليف توفير هذه الخدمات في نيويورك بمبلغ ٣٣٣ ألف دولار، تشمل ٦٠٠ ١٦٣ دولار لخدمات الاجتماعات و ٤٠٠ ١٦٩ دولار لخدمات الوثائق. وحيث أن المؤتمر جرى إدراجه بالفعل في جدول اجتماعات عام ٢٠٠٩، فإن هذه التكاليف في نيويورك يمكن تلبيتها من الاعتمادات المقررة ضمن الباب ٢، شؤون الجمعية العامة وشؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وفي ما يتعلق بتأجيل الدورة السادسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقدها في الفترة من ٢ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى يوم مناسب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تقرر أنه لن يلزم أي موارد إضافية، على أساس أن المواعيد المحددة لاجتماعات الدورة السادسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى

"تأجيل الدورة السادسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المقرر عقدها في الفترة من ٢ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى يوم مناسب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠".

وقد جرى بالفعل إدراج المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (المشار إليه لاحقاً باسم المؤتمر) في جدول اجتماعات عام ٢٠٠٩ على أساس أن المؤتمر سيعقد في نيويورك وفقاً لمبدأ المقرر الوارد في قرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٣ وفي موعد لا يتجاوز النصف الأول من عام ٢٠٠٩ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ولو عقد المؤتمر في المقر الثابت لهيئته، أي نيويورك، في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ كما تقرر في قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٩، لكانت خدمات المؤتمر المطلوبة ستتوفر من القدرات القائمة بالفعل دون أن يترتب على ذلك آثار على الميزانية.

والفهم الوارد آنفاً كان إبان وضع مشروع جدول الاجتماعات لعام ٢٠٠٩ ولم يعد قائماً، لأن المقرر سيتغير من نيويورك إلى نيروبي من ١ كانون الأول/ديسمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ووفقاً للفقرة ٥ من القرار ٤٠/٢٤٣، يمكن لهيئات الأمم المتحدة عقد دورات بعيداً عن مقارها الثابتة عندما توافق الحكومة التي توجه دعوة إلى عقد دورة في أراضيها على تحمل التكاليف الإضافية الفعلية المرتبطة بذلك، بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بعد التشاور مع الأمين العام بشأن طبيعتها ومدتها المحتملة. لذلك، فإن عرض حكومة كينيا لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب يتطلب أن تسدد حكومة كينيا إلى الأمم المتحدة التكاليف الإضافية الفعلية المباشرة

ناصر عبد العزيز النصر، رئيس لجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب والممثل الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة؛ والسيد ريموند لاندفيلد ممثل سورينام؛ الميسر، والسيد نور الدين بن فرحة ممثل الجزائر، منسق مجموعة الـ ٧٧، وكل الوفود على دعمها لهذه العملية المهمة والالتزام بها.

أود أن أشدد هنا على الإطار المفاهيمي لمجموعة الـ ٧٧ للتعاون بين بلدان الجنوب ومبادئه كما هو وارد في توافق آراء ياموسوكرو وجرى التأكيد عليه من جديد في الاجتماع السنوي الثالث والثلاثين الذي عقد مؤخرا لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧، هنا في نيويورك بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

إن التعاون بين بلدان الجنوب جهد مشترك لشعوب وبلدان الجنوب ويجب السعي لتحقيقه كتعبير عن التضامن بين بلدان الجنوب واستراتيجية الاستقلال الاقتصادي واعتماد بلدان الجنوب على الذات، استنادا إلى أهدافها المشتركة وتضامنها. ولا بد من أن تقود بلدان الجنوب التعاون بين بلدان الجنوب وجدول أعماله.

ونرى أيضا أن التعاون بين بلدان الجنوب يجب ألاّ يحل محل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب. ويجب ألاّ يكون تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب مقياسا للتكيف مع تراجع اهتمام العالم المتقدم النمو بمساعدة البلدان النامية. علاوة على ذلك، فإن التعاون بين بلدان الجنوب يجب ألاّ يتم تحليله وتقييمه وفقا لنفس تلك المعايير المستخدمة في العلاقات بين الشمال والجنوب.

وفضلا عن ذلك، نرى أن المساهمات المالية من البلدان النامية الأخرى لا ينبغي النظر إليها باعتبارها مساعدة إنمائية من تلك البلدان إلى بلدان أخرى من بلدان الجنوب. إنها مجرد تعبير عن التضامن والتعاون النابعين من التجارب والتعاطف

المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب سيتحدد بالتشاور مع الأمانة العامة.

وإيجازا، لو اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، لن تترتب آثار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، شرط أن تتحمل حكومة كينيا التكاليف الفعلية الإضافية المباشرة أو غير المباشرة وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠/٢٤٣.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.1، المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب". أود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت، منذ عرض مشروع القرار، إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: تايلند، سانت لوسيا، سورينام، كينيا، والمكسيك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/64/L.1؟

اعتمد مشروع القرار A/64/L.1 (القرار ١/٦٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلاً للموقف من القرار المتخذ للتو.

السيد محمد (السودان) (تكلم بالإنكليزية): بعد اعتماد القرار ١/٦٤، يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

نقيم كثيرا التعاون فيما بين بلدان الجنوب ونتطلع إلى الختام الناجح للمؤتمر المقرر عقده في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في نيروبي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتنان المجموعة لحكومة كينيا على عرضها السخي لاستضافة المؤتمر. وتود المجموعة أيضا الإعراب عن تقديرها لصديقنا العزيز وزميلنا سعادة السيد

٣-١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وحددت بذلك تاريخه وأهدافه وطرائقه وترتيباته التنظيمية. إنني ممتن جدا لتكريم حكومة كينيا بعرض استضافة المؤتمر في نيروبي، وأنا واثق من أنها ستكون عند حسن ظن الدول الأعضاء، وسوف تجعل المؤتمر القادم من أهم المحطات في طريق تقوية وتعزيز التعاون بين دول الجنوب، لأنه أحد مكونات التعاون الثلاثي الذي يشمل أيضا تعاون دول الشمال ودول الجنوب اقتصاديا وماليا وتقنيا. فهذه الدائرة الكاملة لا يمكن تجزئتها، فهي مترابطة يكمل بعضها البعض.

ويأتي اتخاذ هذا القرار تنويجا للجهود الحثيثة التي قمت بها بصفتي رئيسا للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب، بدعم من رئاسة الجمعية العامة التي سوف تطلق المفاوضات حول نتائج المؤتمر، وبفضل الرغبة الصادقة للدول الأعضاء في أن يعقد هذا المؤتمر في موعد لا يتجاوز نهاية السنة الجارية، وذلك حتى يتزامن مع الذكرى السنوية الثلاثين لصدور خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني بين البلدان النامية. وأنا ممتن لوفد المكسيك الذي دعم أحد الخيارات المطروحة خلال اجتماعنا في آب/أغسطس الماضي وبني عليه إلى أن توصلت الدول الأعضاء إلى صيغة توافقية في الجانب الموضوعي المتعلق بمراجعات هامة للجميع: دول الشمال ودول الجنوب، في سياق سلسلة المؤتمرات والقرارات والوثائق الختامية ذات الصلة بتعزيز التعاون بين الدول النامية، بما في ذلك إعلان الدوحة حول تمويل التنمية وبرنامج هافانا الذي اعتمد خلال مؤتمر الجنوب الأول وإطار مراكش لتنفيذ التعاون بين دول الجنوب وبرنامج عمل الدوحة الذي اعتمد خلال مؤتمر الجنوب الثاني.

وكما تعلمون، يهدف هذا المؤتمر إلى تقييم التقدم المحرز في مجال التعاون بين دول الجنوب والتأكيد من جديد على الأهداف والالتزامات التي من شأنها أن تعززها، وتبادل

المشتركة. إن التعاون بين بلدان الجنوب جدول أعمال إنمائي يأتي على أساس ظروف وأهداف محددة تخص السياق التاريخي والسياسي للبلدان النامية واحتياجاتها وتوقعاتها.

والتعاون بين بلدان الجنوب يستحق تعزيزه بشكل منفصل ومستقل.

والتعاون بين بلدان الجنوب يحترم السيادة الوطنية في سياق المسؤولية المشتركة، ويسعى لتعزيز تعددية الأطراف في النهوض بنهج موجه نحو العمل للتصدي لتحديات التنمية. والتعاون الدولي بين بلدان الجنوب يعزز تبادل أفضل الممارسات والدعم بين البلدان النامية في سعيها المشترك لتحقيق أهدافها الإنمائية الواسعة، وليس في المجالات الاقتصادية والتقنية التقليدية فحسب. إن التعاون بين بلدان الجنوب يقوم على أساس الاعتماد الجماعي على الذات للبلدان النامية. وتستند طرائق وآليات تعزيز التعاون والتكامل بين بلدان الجنوب على التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، وذلك فضلا عن التعاون المتعدد الأطراف.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بهذه العملية ودعمنا لها. وسواصل العمل باتجاه الختام الناجح للمؤتمر الرفيع المستوى للتعاون بين بلدان الجنوب، والانخراط في حوار بناء مع كل شركائنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر، الذي سيتكلم بصفته رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب.

السيد النصر (قطر)، رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب: من دواعي سروري أن الجمعية العامة قد اتخذت مشروع القرار A/64/L.1 بشأن المؤتمر الرفيع المستوى للتعاون بين دول الجنوب، المقرر عقده على أعلى مستوى بالعاصمة الكينية، نيروبي، في الفترة من

المتحدة للتعاون بين دول الجنوب، لتمكينها من المشاركة في المؤتمر. ولا يفوتني أن أقترح على الدول الأعضاء المساهمة الطوعية لدعم حكومة كينيا بالموارد اللازمة لإنجاح تحضيرات المؤتمر، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والمالية العالمية الصعبة. وإني أمل في أن تسفر نتائج المؤتمر عن إعلان وخطة عمل متفق عليهما بين الحكومات لتقوية وتعزيز مستقبل التعاون بين بلدان الجنوب وجعله من بين أكبر الروافد التي تساعد دول الجنوب على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد ومحاربة آفتي البطالة والفقر وبقية تحديات التنمية التي تواجه مصالح المجتمع الدولي ككل.

ويشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب خطوة إلى الأمام في النموذجين الاقتصادي والمالي للبلدان النامية - ويمكن أن يتجلى هذا الأمر فيما نبذله من جهود بمبادرتنا الذاتية من أجل تحقيق التنمية، من خلال تعبئة الموارد المتوفرة في الجنوب. ومن خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وجدت بلداننا - بتنوع هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية، فضلا عن مواردها الطبيعية المتنوعة التي حُبيت بها، إلى جانب موارد أخرى - فرصا للعمل بصورة متكاملة اقتصاديا، وسبيلا لتعزيز تبادل الأفكار والتجارب والمعرفة وأوجه التقدم التكنولوجي والقدرات والنتائج العملية، بدون أي شروط وبدون أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واستنادا إلى التضامن والاحترام المتبادل.

وتبين شتى قرارات الأمم المتحدة أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وإنما مكملا له. وإذا كان هناك اهتمام حقيقي بمساعدة بلدان الجنوب على تحقيق أهدافها الإنمائية المستدامة، فإننا نتساءل إذن: لماذا لا تفي بلدان الشمال بالتزامها بتخصيص ٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية؟ ولماذا يُبذل جهد لتركيز الاهتمام على ما يسمى بالمبادئ الرامية إلى إضفاء "الفعالية" على

أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد العقبات والمعوقات وكذلك ما يلزم من الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها والتدابير المهمة لمواصلة تنفيذ التوصيات والالتزامات الناشئة عن المؤتمرات السابقة، بالإضافة إلى التحديات الجديدة والقضايا الناشئة. كما يهدف المؤتمر إلى إعطاء الفرصة لصناع القرار للاستفادة من زخم التعاون بين بلدان الجنوب، الذي يمكن أن يقوي استراتيجياتهم التنموية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما يتضح من خلال نص القرار، فقد اقترح أن يعقد المؤتمر تحت عنوان "التعاون بين بلدان الجنوب من أجل التنمية". وسوف يشهد المؤتمر جلسات عامة وموائد مستديرة حول المواضيع التالية: تقوية دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية. كما سوف يتمخض عن المؤتمر وثيقة ختامية متفق عليها بين الحكومات المشاركة في المؤتمر.

ولا يفوتني أن أعرب عن عميق امتناني للوحدة الخاصة المعنية بالتعاون بين دول الجنوب والجهود التي تقوم بها لتقديم الدعم الموضوعي والتقني للعملية التحضيرية للمؤتمر، كما ينص على هذا الدور القرار ذاته.

وبغية تهيئة أحسن الظروف لانعقاد المؤتمر، أناشد الدول الأعضاء والأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المتخصصة والمنظمات الدولية واللجان الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات المجتمع الدولي وممثلي القطاع الخاص المساهمة في الإعداد له وتوفير الشروط اللازمة لإنجاحه، وكذلك المشاركة فيه ما يتفق مع النظام الداخلي للجمعية العامة. كما أناشد الدول الأعضاء أن تقدم المساعدة المالية للدول النامية وأقل الدول نموا، عن طريق صندوق الأمم

مشاورات ومفاوضات واسعة النطاق للتوصل إلى توافق الآراء. لكن وفدي يود أن يفسر موقفه وفهمه بشأن بعض النقاط الواردة في القرار الذي اتخذناه للتو.

نيكاراغوا لا تقبل ولن تقبل بأي نوع من الشروط المفروضة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما لن تقبل بفرض مبادئ توجيهية لا تتماشى مع المبادئ الأساسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهكذا، فإن السبب الوحيد الذي جعل وفدي ينضم إلى توافق الآراء بشأن الإشارة إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية هو الصلة بين التعاون الثلاثي الواردة في تلك الوثيقة. ونسجل أن قبولنا لتلك الإشارة يشمل نقاطا أخرى وردت في تلك الوثيقة.

وفي رأينا، فإن مفهوم فعالية المعونة ومبادئها لا تنطبق على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي ينطوي على مبادئ أساسية خاصة به. ويشكل عزم البلدان المتقدمة النمو إدراج ذلك المفهوم في هذا السياق محاولة أخرى للتوصل من مسؤولياتها المتعلقة بالوفاء بالتزاماتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية وفرض شروط على التعاون المستند إلى التضامن فيما بين بلدان الجنوب.

ومن المزعج أن نرى البلدان المتقدمة النمو - لا سيما تلك التي لا تفي بالمبدأ التوجيهي المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية - تحاول فرض مجموعة من القواعد التي تتنافى مع أساس التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالذات. وذلك أمر لن نسمح به ببساطة.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، يتمتع أبناء نيكاراغوا، في جملة أمور، بالرعاية الصحية والتعليم مجانا. ويستفيد أبناؤنا وبناتنا من برنامج للتغذية المدرسية اعتبرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واحدا من بين أفضل أربعة برامج في العالم. ويرجع الفضل في ذلك إلى التعاون

استخدام المعونة؟ ويندرج هذا الأمر في خطاب الاجترار لدى المانحين الذين يسعون إلى فرض شروطهم والتدخل في القرارات التي ينبغي أن تتخذها بلدان الجنوب بمفردها. وترفض كوبا محاولة استخدام هذه "المبادئ" كأساس للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي ينخرط فيه بلدنا استنادا إلى التضامن والاحترام.

وترى كوبا أنه ليس من الضروري أن نشير بصورة محددة إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية في قرار إجرائي. وعلى نفس المنوال، سنرفض أي محاولة للمساس بالوثيقة الختامية للمؤتمر من خلال إدخال عناصر عليها لا تمت بصلة إلى مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

في الختام، أود أن أعرب مجددا عن التزام الوفد الكوبي على نحو لا لبس فيه بعقد المؤتمر المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإلى جانب سائر بلدان الجنوب التي تتشاطر هذا التعاون، يمكن لكوبا أن تسهم إسهاما كبيرا في المؤتمر، بناء على تجارب بلدي، وما قام به من مبادرات في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية. ونأمل أن يسهم المؤتمر في تمويل اتفاقات التعاون فيما بين الأقاليم وداخل كل إقليم على حدة، فيشكل خطوة إلى الأمام صوب تحقيق أهداف استئصال الجاعة، والقضاء على الفقر، وتمكين جميع المواطنين من الحصول على التعليم والرعاية الصحية كحق أساسي، فضلا عن سد الفجوة الفاصلة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

السيدة لوثا (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونعرب عن امتناننا لوفود كينيا وقطر وسورينام والجزائر على جهودهم.

يشكل القرار ١/٦٤، المعنون "مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب" ثمرة

التوصيات التي يمكن أن نقدمها بشأن الإجراءات التي ستُتخذ في المستقبل.

إننا نؤمن بإمكانيات تكاملية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي، ونأمل أن يكون بمقدورنا تطوير إمكانيات التعاضد بينهما. وحتى يحدث ذلك، من الهام توضيح أوجه التكامل والقواسم المشتركة بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وإذا أُريد للمانحين التقليديين أن يزيدوا من تركيزهم على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فلا بد لنا من أن نفهم كيفية عمله، وأثره المحتمل على القدرات الوطنية، وآلياته المعنية بالخضوع للمساءلة.

وبما أنه لم يعد يفصلنا عن انعقاد المؤتمر سوى مدة وجيزة، فإننا نأمل أن تكون عملية التحضير له فعالة. وسيحظى عرض خطة العمل، ليتسنى لنا الموازنة بين جداول الأعمال والعمليات الأخرى، بالترحيب الشديد.

أخيراً، أود أن أشكر، مرة أخرى، حكومة كينيا على موافقتها على استضافة هذا المؤتمر الهام، وعلى ما أبدته من رحابة صدر خلال جميع مراحل العملية حتى الآن. وبعد مضي ٣٠ عاماً على مؤتمر بوينس آيريس، يستحق التعاون فيما بين بلدان الجنوب عقد مؤتمر دولي ناجح للاحتفال بإنجازاته حتى الآن، والإسهام في إقامة تعاون فيما بين بلدان الجنوب يتسم بالفعالية ويقدر أكبر من التكامل.

السيد موييتا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير لكم، سيدي، ولسلفكم، معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، لجهودكم الحثيثة لكفالة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثلما تم الاتفاق عليه في القرارين ٢٠٩/٦٢ و ٢٣٣/٦٣. كما أود أن أشكر سعادة السيد

فيما بين بلدان الجنوب - والمعونة التي تقدمها بلدان الجنوب بصورة نزيهة وغير مشروطة.

وفي هذا السياق، تجدد نيكاراغوا التأكيد على مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب - لا سيما التضامن والتكامل والمعاملة العادلة والمساواة بين الدول في السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وترد جميع هذه المبادئ في مختلف وثائق مجموعة الـ ٧٧ والصين المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك خطة عمل بوينس آيريس وبرنامج عمل هافانا.

وبالمثل، نشدد على الطابع التكاملي بصورة حصرية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وعندما أُثيرت فكرة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كان الهدف إيجاد سبيل يمكن للأمم المتحدة من خلاله أن تدعم البلدان النامية بإجراءات وتدابير منسقة لتعزيز وتحسين التعاون فيما بيننا. ونأمل أن يتحقق هذا الهدف بوثيقة ختامية عملية المنحى تستند إلى المبادئ التوجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمكّن البلدان النامية من تعزيز تجارتنا التعاونية وتحقيق أهدافنا الإنمائية الوطنية.

السيد باشمان (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): بعد عملية تفاوض طويلة بشأن الطرائق، تعرب سويسرا عن امتنانها لجميع الوفود التي شاركت فيها، ولرئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وللميسر الموقر، ممثل جمهورية سورينام، على جهودهم الحثيثة.

مع ازدياد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره مكملاً للتعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، نرى أن الوقت مناسب لنظر الجمعية العامة بصورة بناءة في ما تم إنجازه حتى الآن، وفي الدروس المستفادة، وفي

جميع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وأصحاب المصلحة الآخرين، إلى إبداء كامل التعاون والدعم للعمليات التحضيرية النهائية بغية كفالة نجاح المؤتمر.

إن اتخاذ هذا القرار يجعل جميع أصحاب المصلحة يشعرون بقدر كبير بإلحاحية المسألة. ويتحمل كل منا مسؤولية يجب أن نضطلع بها بفعالية وكفاءة. وبما أن الأمر يتعلق بمؤتمر للأمم المتحدة، فإن لوفد كينيا، سيدي، كامل الثقة في قيادتكم وتوجيهاتكم. والحكومة الكينية على استعداد للقيام بدورها. وعلاوة على ذلك، يدعو وفدي جميع الوفود إلى التحلي بروح عالية من الالتزام والتعاون والجدية في المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية وغيرها من المسائل ذات الصلة، حتى يجسد المؤتمر سعينا المشترك إلى تعاون ناجح فيما بين بلدان الجنوب.

وفي الختام، أعرب عن تقديرنا لجميع الوفود على قبولها لاقتراح كينيا استضافة المؤتمر. وأغتتم هذه الفرصة لأرحب بجميع الدول الأعضاء في نيروبي. سنتشاطر معكم قريبا معلومات بشأن الجانب اللوجستي والتيسير للمؤتمر.

الرئيس: أود باسم الجمعية العامة أن أشكر كينيا وحكومتها على استضافة هذا المؤتمر الهام، وعلى ما تقدمانه من دعم ومساندة. ولا شك أن هذا المؤتمر سيلقى كل نجاح.

بذلك تختتم الجمعية العامة المرحلة الحالية من نظرها في البند ١١٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

ناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم لدولة قطر، بصفتة رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على ما أبداه من حماسة وما بذله من جهود حثيثة في هذا الصدد.

وترحب حكومة كينيا باتخاذ القرار ١/٦٤، وتؤمن إيمانا راسخا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره آلية تجسدية لتعزيز تنمية بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال تبادل التجارب، وتشجيع التجارة، ونقل التكنولوجيا المناسبة والميسورة التكلفة، والاستثمار. ونشدد على دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب المكمل للتعاون التقليدي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ولا نغالي بالتشديد على الدور الهام الذي يضطلع به الشركاء الإنمائيون في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويكتسي الأهمية ذاتها دور الأمم المتحدة في تشجيع وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وفي سياق هذا الفهم، اقترحت كينيا استضافة المؤتمر في إطار إسهامنا في ما نعتبره هدفا نبيلًا. غير أنني أود أن أشير إلى أن المفاوضات بشأن طرائق القرار شابتها بعض لحظات القلق. فمثلا، كانت هناك أوقات مالت فيها كينيا إلى إعادة النظر كلية في قرارها لاستضافة المؤتمر. غير أننا قررنا ألا نغير رأينا، بفضل تشجيع وإصرار الكثير من الوفود.

وفي خضم التحديات العالمية والوطنية، فإنني على اقتناع بأن اتخاذ القرار ١/٦٤ المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بعد ظهر هذا اليوم، يتيح لجميع الوفود فرصة هامة لكي تظهر للعالم أنه ليست هناك أي أزمة أو مسألة يمكن أن تؤثر على وحدة الأمم المتحدة وتركيزها. وهذه هي الروح التي يجب أن نستنير بها ونحن نمضي قدما.

وقبل أقل من شهرين على بداية شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، موعد انعقاد المؤتمر، فإن وفد كينيا يدعو